وقفة

@dralsharija
د.محمد الشريكة

الشأن التعليمي.. سيناريو متكرر..

نشرت جريدتنا العزيزة «الأنباء» قبل فترة لقاء مع النائب الفاضل د.عبدالكريم الكندري، تناول خلاله الكندري نقاطا كثيرة تتعلق بالشأن التعليمي بالكويت، لا نختلف معه حولها بل هي ملاحظات متفق عليها من الجميع، لكن ما لفت انتباهي دعوته لإقامة مؤتمر وطني يناقش القضايا التعليمية، وهذا الاقتراح أعتقد أننا لسنا بحاجة إليه. وسأقدم بين يديك عزيزي القارئ الأسباب التي تدفعني لرفض فكرة هذا المؤتمر.

لقد أقيم بالكويت قبل ما يقارب تسع سنوات مؤتمر وطني لإصلاح التعليم وانطلقت به المشاريع والبرامج والخطط الطموح ـ ولكن على الورق فقط ـ ولم يستفد من كل هذه الجهود، ولم يستفد من المؤتمر أي شيء. هذا ولا تكاد تمر سنة إلا ويكون هناك مؤتمر تربوي بالكويت يناقش قضية أشبعت نقاشا، ولكن من دون فائدة حقيقية.

مشكلة التعليم بالكويت لخصتها في مقال نشر قبل سنة وبالتحديد بتاريخ 2015/3/13م تحت عنوان «رؤية إستراتيجية»، في ذلك المقال ـ إلى جانب باقي المقالات المتخصصة منذ عشر سنوات ـ تناولت فيه القضايا التعليمية والتربوية، وطرحت رؤى حول كيفية إصلاح التعليم، لكن، وبعد كل هذه السنوات وهذه الخبرة الميدانية والعلمية أستطيع أن أقول: إن كل مشكلات البلد تتمثل في غياب الإرادة لحلها. فمثلا، التعليم يحتاج إلى إستراتيجية وطنية واضحة، حتى يخدمها التعليم وليس العكس. وبما أن الإستراتيجية لا بد من أن تكون وطنية، فإن ذلك يتطلب قناعة حكومية فيها.

لذا فإن قناعتي اليوم تقول: إن من يعتقد أن وزير التربية وحده قادر على إحداث التغيير فهو واهم، لأن التغيير يتطلب جهدا يفوق طاقة الوزراء منفردين ويفوق إمكانية الحكومة منعزلة، بل إن التغيير يتطلب نقاشا مجتمعيا يقود إلى إدراك بضرورة التغيير. ويحتاج التغيير بعد التوافق المجتمعي إلى حكومة قادرة على توفير متطلبات التغيير، وتعمل على تحقيقه، نحتاج قانون التعليم الوطني حتى تخرج المؤسسات التعليمية والعاملون فيها من ضغوط القوانين الحالية (قانون الخدمة المدنية + قانون الإجراءات + قانون إنشاء المحكمة الإدارية..إلخ) التي للأسف لا توائم الشأن التعليمي والتربوي، حتى وصل الأمر أن تصدر أحكام قضائية في قضايا فنية بحتة من دون استشارة أو إدراك لأبعاد هذه الأحكام وآخرها الحكم الصادر بضرورة إلغاء قرار وزير التعليم العالي المتعلق بإيقاف التسجيل والالتحاق للطلاب الكويتيين في برنامج الحقوق/ القانون بأحد الدول العربية، وهو ما سيحدث كارثة لمخرجات هذا التخصص بعد تخرجهم، سيصدمون بأنه ليس لهم حاجة سواء في القطاع العام أو الخاص. وهذا الحكم يضاف إلى باقي الأحكام التي للأسف انحرفت بالموضوعات الفنية البحتة إلى مسارات غير فنية ولا منطقية.

إن مشكلة الكويت بصورة عامة تتمثل في القرار والإرادة، فلا قرار بلا إرادة، ولا إرادة بلا قرار. ولقد وصلنا إلى مرحلة متقدمة من تعقد القرار في حياتنا اليومية، حتى وصل الحال بنا ألا نعرف من صاحب القرار، ومن المدير، ومن الوزير. ومثل هذه السمات تنذر بسوء حال وتعثر مؤسسي يوجب العجز الكامل عن الأداء.

وبالعودة لوزارة التربية، نجد أنه بالإضافة لمشكلة غياب الإستراتيجية الوطنية، يوجد توعك قيادي يتمثل في إسناد الأمر لغير المتخصصين ـ تذكرت لوهلة أن أغلب المعلمين لا يحترمون مهنتهم فلا لوم على الحكومة حين تعيين الوزراء والوكلاء غير المتخصصين، إن الوزارة الآن تمر بمرحلة متقدمة من التعسر الإستراتيجي، فلا ضخ لدماء جديدة، ولا قرارات مركزية داعمة للإصلاح، ولا قدرة على إدارة متطلبات الوزارة بمجلس الوزراء. وأملنا مازال معقودا بعد الله على وزير التربية أن يحدث شيئا، وأن يتيح الفرصة للشباب المتخصصين ليشاركوا في قيادة الشأن التعليمي، وأن يتم تجديد الدماء، وأن يحترم المعلم في وزارته ولا يهمش في المناصب القيادية.

نظرة ثاقبة

@ebtisam_aloun
ابتسام محمد سعود العون

اجتهد في رمضانك واستمتع بصيامك..!

اعتدنا عندما نسافر أن نعد العدة ونضع الخطة لسفر مفيد وممتع يجدد النشاط من ثقل روتين الحياة، واليوم نحن مقبلون على شهر الصيام والقيام وتعظيم الرحمن، فمن باب أولى أن نضع الخطة ونعد العدة للسفر والهجرة إلى الله عز وجل في هذا الشهر المبارك.

فكل عمل ناجح وإنجاز رائع يحتاج إلى تخطيط وتنظيم، وما أعظم المتاجرة مع الله حصريا في رمضان ومن باب الريان، فالأجور مضاعفة والأجواء رمضانية مباركة، والإيمانيات عالية والنفوس تواقة لرضا الرحمن والفوز بالجنان.

فلذلك، من الحكمة أن تشد العزم وتشمر عن الساعد في استعدادك لرمضان، فما زالت هناك فسحة من الوقت لرسم خطة محكمة ووضع أهداف واقعية محددة بتواريخ واضحة يمكنك قياسها، متوجة بالهدف الأسمى والغاية العظمى من الصيام وهي تحقيق التقوى، وبناء على ما سبق ذكره تحدد الآليات والسبل أو العادات الصغيرة كما يسميها البعض، لتحصيل أهدافك والارتقاء بصيامك.

والجميل أن شهر رمضان يعتبر دورة مجانية ربانية في تطوير الذات وتزكية النفس، حيث يمكنك من خلاله تعزيز خلق حميد واكتساب مهارات حياتية جديدة، ولا يفوتك تهيئة الأجواء الرمضانية لبث روح الحماس في نفسك وفيمن حولك وتهيئة أرواحكم لهذه الطاعة العظيمة.

ومن ضمن استعداداتك لرمضان إعادة تأهيل لياقتك الروحية والبدنية وتهيئة جسمك للصيام والقيام والاعتكاف والجلوس ساعات طويلة في قراءة القرآن، ومن المجدي أن تتفقه في أحكام الصيام وتتعرف على أحكامه الشرعية من خلال القراءة وحضور الدورات والمحاضرات وغيرها من مصادر المعرفة، ضع لنفسك جدول زيارات وتواصل مع الأرحام، فمن المؤكد أن الصيام فرصة لترميم وتوطيد العلاقات بين الناس من خلال الزيارات وصلات الأرحام وتبادل الهدايا وأصناف الطعام.

علاوة على ذلك، أن رمضان فرصة ذهبية لتعديل المعوج وترويض الثائر، ففي هذا الشهر الفضيل يمكنك التخلص من عادة سيئة قد استنزفت صحتك وطاقاتك وهدمت الكثير من علاقاتك مثل الغضب بعادة إيجابية جميلة مثل الحلم والأناة.. وهلم جرة مع التدخين والغيبة وغيرها من العادات المزعجة.

ويبقى رمضان شهر البركات وحصد الحسنات.. فالعروض مغرية والمشمرون كثر.

رماح

saad.almotish@hotmail.com
سعد المعطش

جابر المبارك والأمن

هناك من يعتقد انه بمجرد أن يتم انتخاب أي شخص من قبل المواطنين ليكون نائبا لهم في البرلمان فإنه يصبح من رجال السياسة وكثير ممن يعتقدون هذا الاعتقاد لا يعرفون الفرق بين رجال السياسة ورجال الدولة، فليس كل من عمل بالبرلمان يطلق عليه رجل دولة.

لقد قال شكيب ارسلان كلمة يوضح فيها الفرق بين رجال الدولة ورجال السياسة، فالوطني يفكر بالأجيال القادمة وبأمنها ورجل السياسة يفكر بالانتخابات القادمة وكيف يحافظ على كرسيه حتى لو كانت الأمور التي تجعله يضمن الكرسي غير منطقية.

في اللقاء الأخير لرئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك كانت إحدى الإجابات هي خارطة طريق تبين الفرق بين تفكير السياسيين والقادة، فحين سأله المذيع عن أهم الأولويات التي تهمه، كانت الإجابة «الأمن» وهذا يوضح أن سموه رجل دولة ويفكر بالمصلحة العامة.

نعم هو الأمن الذي لو فقدته لفقدت كل شيء، وقد وضح سموه أنه لا يمكن أن يكون هناك استقرار اقتصادي إذا لم يكن هناك أمن، ولو فكرنا ماذا فعل فقدان الأمن في كثير من الدول العربية إلى جانب عدم رغبة أحد في الاستثمار في تلك البلدان حتى لو كان عائد الاستثمار عشرات الأضعاف، لأدركنا ذلك.

وأصدق دليل على أهمية الأمن قوله تعالى: (الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف) فهو خالق كل شيء ويعلم ما يحتاجه خلقه ولكم في استثمارات الخليجيين التي تركوها في سورية المثال على أهمية الأمن الذي يجلب كل شيء لكل بلد بما في ذلك السائح فكل شيء يمكن تعويضه ولكن تعويض الأمن يحتاج إلى عشرات السنين ولكم في الدول التي مرت بها الفوضى دليل تشاهدونه يوميا.

فلو سألت أي شخص فقد أمنه: ماذا تريد؟ لقال لك: أريد أن يعود الأمن والأمان لبلدي، فقد اخبرنا رسولنا الكريم ﷺ «من أصبح منكم آمنا في سربه معافى في بدنه عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها»، فهل بعد كلام الله وحديث رسوله إثبات على أهمية الأمن؟!

أدام الله رجال الدولة الذين يفكرون في مستقبل وأمن بلدانهم ولا دام من يفكر في الحفاظ على الكرسي.

دعوة للتفكير

saqeralghelani.com
صقر الغيلاني

مصلحة التاجر ورفاهية المواطن

خلال مناقشة وثيقة الإصلاح الاقتصادي في اجتماع غرفة التجارة ذكر رئيس الغرفة علي الغانم أن الإصلاح الاقتصادي يجب أن يمس جيب المواطن، وأن الحكومة تجامل المواطن وأننا أمام عجز حقيقي، وعلى الجميع التحرك لمواجهته، وقد قوبل هذا الخطاب بالتهجم والرفض الشديد رغم قوله إن القطاع الخاص مستعد لتحمل التقشف. ولكن كون علاقة المواطن بالتاجر ليست بالعلاقة الجيدة لاعتقادهم أن جميع التجار فاسدون وأنهم يأخذون خيرات البلد وهدفهم إنشاء الطبقية في المجتمع، هل من مصلحة التاجر أن يمس جيب المواطن؟

شخصيا أتفق مع ما قاله السيد علي الغانم، وقد ذكرت في مقال سابق أن الحكومة تضع رفاهية المواطن فوق ميزانية الدولة وأن الاستمرار بهذا النهج أمر سيئ، وهو ليس خطرا فقط عند حدوث الأزمات الاقتصادية، بل لأنه يشكل ثقافة الاعتماد على الدولة من المهد إلى اللحد ويزيد من النزعة الاستهلاكية كما تعجز الدولة عن توفير وظائف حقيقية للمواطنين فتقوم بتكديسهم لمجرد ألا تكون هناك بطالة ولا يكون هناك اقتصاد منتج.

ورغم تصريح وزير المالية في مقابلة له حول عدم اطمئنانه للوضع المالي للدولة قوبل ذلك أيضا بالهجوم على تصريحاته بدلا من قراءة المقابلة كاملة لا باقتصاص مقولة والسخرية منه ما يعني أننا نواجه خطرا حقيقيا وعلى الجميع الحذر منه، ولكن يبدو أننا نواجه ثقة معدومة بالحكومة تجعل البعض يفسر كل تصريح بأنه مجرد تصريح عابر!

للتجار مكانة رئيسية في غالبية الدول كقوة اقتصادية وفكر تجاري يساهم في بناء الدولة حيث يجتمع العديد من رؤساء الدول مع كبار التجار وتتم مناقشتهم حول الاقتصاد. وتقدم بعض الدول التسهيلات لهم كونهم يوفرون وظائف للمواطنين ويساهمون في رفع اقتصاد الدولة، ولكن أرى أن المواطنين في الكويت كثيرا ما يتمنون أن تكون هناك ضرائب على التجار وأن يتم التضييق عليهم، وفي حقيقة الأمر هذا سينعكس سلبا على المواطن لأن هدف التاجر هو زيادة الأرباح، وعندما تزداد التكلفة عليه سيقوم بزيادة الأسعار لكي يعوض خسارته، ما يتضح لنا أنه ليس من مصلحتنا أن تضيق الحكومة على التاجر ولا من مصلحة التاجر أن يتم الأخذ من جيب المواطن، لأن المواطن ستقل لديه القوة الشرائية وبالتالي سيقلل ذلك من ربحية التاجر.

مثلما يستفيد التجار من الدولة يستفيد المواطنون أيضا منها، فلا يجب أن يلعب أحد دور المغلوب على أمره المنقوص حقه، وجميعنا في مركب واحد وعلينا ألا ينتظر أحدنا الآخر للبدء في الإصلاح وإلا فسنغرق جميعا إن لم نتكاتف بمواجهة خطر استنزاف ميزانية الدولة، وعلى الحكومة أن تتخذ إجراءات حازمة تسعى لضمان استمرارية الدولة.

زبدة الحچي

@mkmalyaseen
Alyaseen86@hotmail.com
محمد خالد الياسين

مكانك راوح

بعد انتهاء جلسة الاستجوابات وإغلاق الصفحة، ولو مؤقتا، واجتياز الحكومة المطب الذي كاد يؤدي إلى عدم تعاون بين السلطتين، رغم أنه من بداية الأمر واضح أن الحكومة لها الأغلبية الساحقة وما نسمعه عكس ذلك من بعض نواب المعارضة، لكن للأسف لربما دخلت المصالح الشخصية في مثل هذه المواقف وانتهت المعارضة.

الكل يقول الكرسي الأخضر للإصلاح والإنجاز والتطوير والتنمية، ولكن نسأل أنفسنا خلال الفترة الماضية ماذا قدم نوابنا الأفاضل؟ فقط استجوابات! بغض النظر عن معرفة التفاصيل التي كانت وراء احتواء الاستجوابات، وشخصيا أرى أن تفاصيل ما حدث في الخفاء لن يكون معلوما لنا كمواطنين، ولكن ما هو في المستطاع أو ما هو قابل أن يطرحه المواطن ماذا بعد الاستجوابات؟ هل ستتفرغ السلطتين إلى بذل ولو جهد يسير في القضايا الملحة التي يعاني منها المواطنون؟ سواء تلك المرتبطة بوضعنا المالي المستقبلي، والذي نسمع بشأنه كلاما صادما ويجعلنا قلقين على مستقبل عيالنا، بخلاف الجيل الماضي الذي كان مطمئنا تماما على مستقبلنا، وأيضا القضايا الأخرى وهي «حدّث ولا حرج» المتعلقة بالرياضة والوضع الصحي والبطالة والغلاء والتركيبة السكانية المختلة وغيرها الكثير والكثير.

يفترض وحسب متابعتنا للندوات الانتخابية والتي لم تمر عليها إلا أشهر قليله ولا تزال العبارات المدغدغة للمشاعر في أذني، فانه يفترض أن كل هذه القضايا موضع اهتمام وفي سلم الأولويات النيابية، ولكن في الواقع، وهذا ما أنا متأكد منه، أن هذه الأولويات بالنسبة لنا كمواطنين ليست على جدول أعمال السلطتين، والدليل أن كل القضايا «مكانك راوح»، أتمنى أن أكون مخطئا بشأن ذلك، وكلي أمل في جيل النواب والوزراء الشباب الذين ألمس قربهم من هموم الوطن وهموم الشباب، أنا لدي أمل أن هؤلاء الشباب من الممكن أن يغيروا المعادلة، نعم المهمة أمامهم صعبة ولكن ليست مستحيلة، ونحن جيل الشباب بإذن الله سندعم مساعيهم في الإصلاح، وأدعوهم إلى منح الثقة للشباب الكويتي وأن يكون لديهم إيمان بأننا قادرون على إثبات الوجود، وقادرون على النهوض بوطننا.. والله الموفق.

اللهم احفظ الكويت من كل مكروه.

الحرف 29

waha2waha2waha@hotmail.com
ذعار الرشيدي

عراق ما بعد صدام.. وحكايات التقسيم

أستغرب كثيرا ممن يطرح مقارنة بين «عراق صدام» و«عراق ما بعد صدام»، ويصور ان عراق صدام كان يحفل بالأمن والأمان مقارنة لعراق اليوم الغارق بالفوضى والدم والألم، والحقيقة ان العراقيين، عراق صدام وعراق ما بعد صدام، لا يختلفان عن بعضهما البعض من حيث مستوى الأمن والأمان، وان اي شخص يرى بأفضلية الاول على الثاني هو شخص إما ناقص عقل او أنه شخص متطرف مذهبي.

ولنأخذ الصورة بين العراقين بشكل منطقي، فعراق صدام كان يعاني من نزيف داخلي غير مرئي في الأمن بين جميع الأفراد العراقيين سنة وشيعة وأكرادا وغيرهم، فأيام صدام انت لا تعلم متى يقبض عليك او لم او حتى متى تخرج من سجنك وربما تكون عقوبتك رصاصة في رأسك يدفع ثمنها ذووك، أما عراق اليوم فيعاني من نزيف خارجي مرئي ومنظور من دم وقتل وتفجير وحرب أهلية غير معلنة، وهنا فلا عراق صدام كان بخير ولا عراق اليوم بخير، فالأول نزيفه داخلي والثاني نزيفه خارجي، وكلاهما يؤديان الى الموت لدولة العراق.

لذا استغرب كثيرا ممن يرى ان العراق ايام صدام كان افضل حالا مما هو عليه اليوم، ووالله أنه لا عراق صدام ولا عراق اليوم بخير، وكل ما حصل بين الحالتين ان الجرح في ذلك البلد بدلا من ان يكون نزيفا داخليا لا ينتشر خبره ولا يجد طريقه للفضائيات أصبح نزيفا خارجيا يراه الجميع وتتناقله وكالات «الأنباء» ويتصدر أخبار الفضائيات، ذلك هو الفارق فقط، وطريقهما الى الموت واحد، موت الدولة ونهايتها وتقسيمها.

نحن في الجنوب من العراق لا نريد عراق صدام وحتما لا نريد العراق الدامي اليوم، بل نريد عراقا جارا متصالحا مع ذاته آمنا مطمئنا يعيش شعبه في رخاء.

فاستقرار العراق سياسيا هو استقرار للمنطقة ككل، وانهياره ستسقط تبعياته على المنطقة.

لذا القول ان عراق صدام كان يحفل بالأمن والأمان هو قول ساقط بل قول كاذب غير منطقي إذ إن ما قتله صدام وحزبه خلال سنوات حكمه يوازي ضحايا حروب فوضى العراق بعد 2003 وربما اكثر بأضعاف مضاعفة.

لا نحن ولا العراقيين نريد سقوط العراق في الفوضى العارمة بسبب تشتت الساسة فيه، ولا نريد كذلك الوحدة العراقية المعجونة بماء الديكتاتورية التي خلقها صدام ومن قبلها حزب البعث، فلا من صالحنا قوم الديموقراطية المزيفة التي لا تنتج سوى حربا أهلية طاحنة بين أفراد شعب واحد، ولا من صالحنا شعب يقبع تحت حكم ديكتاتوري ظالم لهم، فكلاهما لا ينتج إلا وبالا على أنفسهم وبالتالي علينا.

العراق الذي يريده أهله هو عراق ديموقراطي حقيقي بعيد كل البعد عن التجاذبات الطائفية العرقية الناقصة، عراق متوحد عراق الحضارة وعراق الثقافة، وهو ما نريده نحن ايضا، فعراق متوحد آمن ديموقراطي هو خير لأهله، كما سيكون خيرا للمنطقة ككل.

ليس من صالحنا عراق منقسم طائفيا او عرقيا، وحتما هذا لن يكون من صالح العراقيين قبلنا.

ويجب علينا أن نرى ونقتنع بألا عراق صدام طيب ولا عراق ما بعد صدام طيب، فكلاهما شر ووبال على شعب العراق وان اي انعكاس سيئ على العراقيين كشعب في الحالتين سينعكس علينا في المنطقة ككل، فإن كان عراق صدام الديكتاتوري قد أنتج حربا إقليمية دامت 8 سنوات واحتلالا دام 7 أشهر لبلدنا، فإن عراق اليوم المنقسم بحرب طائفية والمنقسم عرقيا سيكون اثره أكبر وابلغ وأشد خطورة علينا، ولمن لا يرى تلك الخطورة علينا قبل شعب العراق عليه ان يراجع بوصلته الأخلاقية مرارا وتكرارا، فإنها حتما لا تشير إلى الجهة الصحيحة.